وقفات مع بعض مؤلفات ابن طَمَـا ودعوى الأنصارية

(قراءة نقدية)

كتبها: محمد عبدالرحمن الأهدل

الحمدلله والصلاة والسلام على سيد ولد آدم وعلى آله وصحبه كافة والتابعين وبعد؛ فلقد رفدني مشكوراً زميل باحث موفق بكتابين يتحدثان عن تاريخ المدينة والأنصار **أحدهما** بعنوان: "الساعدي حامل لواء النبي ﷺ من أخبار بني ساعدة أهل السقيفة دراسة تاريخية على ضوء وثيقة النبي ﷺ لمجتمع المدينة حتى عام (١٣١هـ)".

وثانيهما بعنوان: "تاريخ الأوس والخزرج على ضوء وثيقة النبي ﷺ لمجتمع المدينة المنورة دراسة تاريخية حتى عام ١٣١هـ مناقبهم ومنازلهم ومواقفهم وأعلامهم وأهم تحالفاتهم".

كتابان مطبوعان لمؤلفهما الدكتور عبدالمحسن بن طما. دكتوراه في التاريخ، إلا أن المؤلف لم يذكر اسم المطبعة التي تبنت طبعه، على غير عادة المؤلفين وهذا غير مهم عندي.

المهم لما عرفت من غلاف الكتابين أن مؤلفهما من المتخصصين في التاريخ؛ ازداد شغفي بمسامرة الكتابين ومنادمة أوراقهما، وخصصت لها أنفس أوقاتي؛ لا سيما وهما يتحدثان عن عاصمة الإسلام الأولى، عن طيبة الطيبة وصاحبها وأصحابه صلى الله عليه وعلى أصحابه وسلم تسليماً كثيراً. وقد قيل قديماً:

ومـن يـعـي الـتـاريخ فـي صَـدْرِهِ　　　أضـاف أعـمـاراً إلـى عـمـره

وجريت في ميدان الكتابين وهما متشابهان تقريباً ورغم اختلاف العنوانين فما في هذا تجده في ذاك، إلا نتفاً ليست ذات بال.

ولكني ألفيتهما بطينين بالمحتوى، خميصين من ناحية المعنى، إضافة إلى هزال في العبارة، وأخطاء في الإشارة، إذ لا يكفي عند أولي الأقلام اللامعة من المؤلفين المعاصرين جمع المتفرق، ونظم شتات المتناثر ما لم يكن التعبير صحيحاً دقيقاً، وما لم تكن المعلومات ثابتة مؤكدة، والمصادر رفيعة المستوى. وصاحب الكتابين طغا غثه على سمينه، ولاح من ثنايا كلامه أنه حاطب ليلٍ افتقر إلى التمييز العلمي، والتحقق البحثي:

لـقـد هـزلَـتْ حـتـى بـدا مـن هـزالـهـا　　　كِلاَهـا، وحتى سـامهـا كـل مُـفـلِـسِ

ومع هذا فربما نعذره بالاستعجال، وفقدان التريث، وإلا فالمصادر بين يديه، ولكن إذا عذرناه في كتابه الأول –ولا عذر له– وقد طبع سنة ١٤٣٦هـ؛ فكيف نعذره في الثاني وهو توأم الأول وقد طبع سنة ١٤٣٨هـ، وبإمكاني حصر الأخطاء في ما يلي:

أ- أخطاء نحوية ولغوية وضعف تأليف.

ب- النقل من المصادر الدنيا مع وجود المصادر العليا مطبوعة.

ت- الخلل البَيّن في التوثيق، وإيثار التلفيق.

وبما أن الكتابين يعجّان بهذه الأخطاء العلمية، وهو ذو شهادة عليا وتخصص فإن الجنايات تعصب برأسه شرعاً وعرفاً.

وأتمنى مع ذلك أن تصله هذه الورقات فيعدل إلى الجادة، ويصحح ما جنته عليه العجلة، ويتأنى عن الخلط في أنساب القبائل وأرومتها.

بين الوصف المشترك والخاص:

(أ)- قال د/عبدالمحسن: معنوناً لكتابه "المدينة المنورة عاصمة السياحة الإسلامية" قلت: كلمة "المدينة" من أقسام العَلَم الشخصي اتفاقاً العَلَم بالغلبة، كما قال في الخلاصة:

وقد يكون عَلَماً بالغلبة   مضافاً أو مصحوبَ أَلْ كالعقبة

وحقيقة الغلبة كون الاسم عاماً في نفسه، ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوصاً فيشتهر به اشتهاراً تاماً يمنع الشركة فيه كالمدينة لمدينة النبي ﷺ، والنجم للثريا.

والمؤلف وصفها بقوله المنورة: وهذا الوصف أولاً عام يشمل طيبة الطيبة وغيرها من بلاد المسلمين التي استنارت بضياء الإسلام.

ثانياً: كان عليه وهو المتخصص في التاريخ أن يصفها بوصف خاص لا يتناول غيرها كالمدينة النبوية: أو طيبة الطيبة، ونحو هذا مما جرت به أقلام علمائنا المتقدمين، أما وصفها بالمنورة، فهو وصف شاع أخيراً، ولم يكن معروفاً عن السلف ولا مُرَاءَ مع هذا أن المدينة النبوية منها انطلق النور الذي أضاء للعالمين وهي منورة لحلول السراج المنير ﷺ. فلا حرمة ولا كراهة في وصفها بذلك، ولكن الأولى وهو المؤرخ المتخصص فيه أن يحيي وصفها بما جرت به أقلام العلماء في العصور المتقدمة حتى صارت اصطلاحاً شائعاً[(١)].

قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى: "قوله أُحُدُ جبل معروف شمالي المدينة، لا يقال المنورة لأن كل بلدٍ دخله الإسلام فهو منور بالإسلام، ولأن ذلك لم يكن معروفاً عند السلف، وكذلك جاء اسمها في القرآن بالمدينة لحاجة تمييزها فلا بأس"[(٢)]. اهـ.

(ب)- قال ص(٨): "قال النبي ﷺ لسعدٍ: "أكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة... إلى آخره".

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤٩٦/٥).

هكذا خرَّج حديث رسول الله ﷺ من كتاب تفسير معاصرٍ كأنما الرجل لم يمر عليه كيفية تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وهذا يومئ إلى عدم الاكتراث بنقل السنة نقلاً صحيحاً، ولا سيما وهي أحد الوحيين ومبينة للتنزيل الحكيم، ولا يقال ليس تخصصه الحديث

---

(١) انظر البداية والنهاية (٢٦٢/١٠)، والتفسير (١٤٣/٤)، وفتح الباري (٥٦٩/١)، (١٢٨/٦)، (١٩٨/٧)، (٢٥٠/١١)، (١٠١/١٣).

(٢) القول المفيد شرح كتاب التوحيد (٢٨٩/١).

وعلومه، والجواب مسألة تخريج الأحاديث يعرف كيفيتها القاصي والداني، ولا سيما وهناك التحام بين التاريخ والسنة، حتى إن المستشرقين الأجانب وضعوا فهارس للحديث النبوي ليسهل التخريج على من أراده من طلبة العلم. والحديث: صحيح: أخرجه أحمد في المسند[1].

(ج)- وقال ص٨: "قال النبي ﷺ: "اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة".

ابن الأثير: أسد الغابة (٤٢٣/٢). اهـ.

قلت: لا تخرَّج الأحاديث النبوية إلا من مصادرها الأصلية، ليعرف مكانتها من حيث الصحة والضعف، لا من كتاب تراجم الصحابة، فهذا قصور عند أهل المعرفة، ونحن لم نطالبه بالحكم على الحديث، وإن كان لا بد منه في هذا المقام، ولكن نريده أن يخرّج الحديث من كتب المحدثين وهذا في متناول يد كل باحث: لا سيما وقد قيض الله تعالى للسنة في العصر الحاضر عباقرة أذكياء، وعلماء نجباء فخدموها خدمة ما عليها من مزيد.

أما أن يختزل الكاتب جملة ينسبها إلى رسول الله ﷺ وبصيغة الجزم: وهو لا يدري من أخرج الحديث من المحدثين، وما درجته فهذا خطأ محض. فإن قال قائل: كتاب ابن الأثير سفر معتمد! قلنا قد نَبَّه المحدثون على ذلك، فقالوا: كما قال العراقي في ألفية الحديث:

وليعلم الطالب أن السِّيَرا تَجْمَعُ ما صَحَّ وما قد أُنكِرَا

وكتاب ابن الأثير من هذا القبيل، ولو كان صاحبنا باحثاً محققاً لأخرج الحديث من أصوله، بل وبيَّن درجته من الصحة والضعف، وقد ذكرني هذا الصنيع قول ابن مالك في ألفيته:

وقد تُزادُ كان في حشوٍ كما كان أصح عِلْمَ من تقدما

والحديث صحيح أخرجه أحمد[2].

(د)- وقال ص٢٠: "وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبوا أسعد الحِمْيَرِي فإنه أول من كسا الكعبة".

وقال في الهامش موثقاً "السهيلي الروض الأنف (٧٠/١).

والروض ليس كتاباً من كتب الأحاديث، وإنما ينقل عنها، وهو شرح مفيد لسيرة ابن هشام: والحديث بهذا اللفظ أخرجه الحارث في مسنده، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث[3].

---

(١) المسند (٢٢٢/٢٤)، ط ، الرسالة رقم. (١٢٤٠٦)

(٢) المسند (٢٢٢/٢٤) ط الرسالة.

(٣) (٤٦٤/١).

قلت: وأسعد هذا هو تبّع الحميري الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: "لا تسبوا تبّعاً وورقة فإنه قد كان أسلم". عن سهل بن سعد أخرجه أحمد وغيره، وهو حديث حسن لغيره(١).

ولذا أقول في منظومة الدعاء:

ولا تسُبَّ تبعا وَوَرَقَةْ كلاهما نجاته محققة

ولا أريد الإطالة، بل أذكر نموذجاً من كل تعقيب يدل على الباقي.

وأكرر هنا دعوة المؤلف إلى مراجعة الكتاب مرة أخرى، وإخراجه سليماً من الأخطاء والعلل.

(هـ) –وقال في الكتاب الآخر ص(٢١): "واشتهرت الأوس والخزرج ببني قيلة، وفيهم يقول القائل:

بَهَالِيْل من أولاد قيلة لم يجد عليهم خليط من مخالطةٍ عتبا

مَطَاعيمُ في المَقرَى مطاعين في الوغى يرون عليهم فعل آبائهم نحبا

قال في الهامش موثقاً: "السمهودي نور الدين علي بن أحمد وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق محمد محي الدين، بيروت، دار الكتب العلمية (١٣٧٤هـ) ج (١/١٤٠).

وعليه عدة ملاحظات:

١ –أولاً: لم يُعَيِّن من هو القائل، لأنه لا يملك طريقة البحث الصحيحة، فيفوت على نفسه أولاً، ثم على المطالع ثانياً الفائدة.

٢ –آثر مصدراً متأخراً وترك الأصل الذي نقل عنه المتأخرون. مع أن المفروض أنه متخصص في التاريخ.

٣ –أثقل الهامش بتعليق مسهب لا يشفي ولا يكفي ولا يفيد.

٤ – كان من الأجدر أن يشرح في الهامش الكلمات الغامض معناها، ليكون الناظر في كتابه على معرفة بالمقصود، ولعل هذه الكلمات أثقلت كاهله فألقاها، وبيان ذلك كالتالي:

القائل هو الصحابي الجليل النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنهما، كما في سيرة ابن هشام(٢)، وهذا نص البيت الثاني عنده.

مساميح أبطال يُراحون للندى يرون عليهم فعل آبائهم نَحْبا

البهاليل: جمع بهلول وهو السيد.

---

(١) المسند رقم (٢٢٣٠) ط الرسالة.

(٢) سيرة ابن هشام ص (٢٠٣) ط دار ابن كثير.

المساميح: الأجواد الكرام.

والنحب النذر وما يجعله الإنسان على نفسه.

(و)- وقال في الكتاب الأول ص(٢١)، ويوجد -أيضاً- في الثاني ما نصه: "ويشير المنذر بن حرام جد حسان بن ثابت النجاري الخزرجي إلى تلك الأصول بقوله:

ورثنا من البهلول عَمْرَو بن عامر وحارثة الغطريف مجداً مؤثلاً

مآثر من نبت بن نبت بن مالكٍ[١] ونبت ابن إسماعيل ما إن تحوَّلا

ولم يذكر المصدر الذي اعتمد عليه:

قلت: الذي في التيجان في ملوك حِمْيَر لابن هشام نص البيت الثاني:

كرائم من أبناء نبتِ بْنِ مالكٍ ونبتِ بْن إسماعيلَ ما إن تحولا

وهذا موافق لسرد نسب الأوس والخزرج حتى في كتابيه، أي ليس لنبت ابن اسمه نَبْت -أيضاً.

(ز)- وقال في الكتاب الثاني ص(٢٢) قال سويد بن صامت

أنا ابن مُزَيقا[٢] عَمْرٍو وَجَدِّي أبوه عامرُ ماء السماء

ولم يذكر المصدر الذي اعتمد عليه، قلت: في الاستيعاب لابن عبدالبر باب أوس ما نصه: "أوس بن الصامت الأنصاري صحابي شهد بدراً وأحداً وسائر المشاهد، روى عنه حسان بن عطية، وهو أخو عبادة بن الصامت وكان شاعراً محسناً وهو القائل:

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي أبوه عامر ماء السماء

وانظر سيرة ابن هشام[٣]، لكن نسبه في البدء والتاريخ لابن مطهر وغيره إلى سويد كما هنا، وإنما عقبت لتصحيح البيت والاختلاف في نسبته. هذا نموذج يدل على الباقي:

---

(١) وفي رواية:
موارث من أبناء نبت ابن مالكٍ... إلخ.

(٢) كذا كتبه ابن طما، وحذف الياء سبب زحافا فلا يقبله العروضيون. والصحيح ما أثبتناه.

(٣) سيرة ابن هشام، ص (٥٨٢).

(ح)- وأما الأخطاء اللغوية والنحوية، فحدِّث عنها ولا حرج، فالكتابان زاخران بهما مما يقلل من قيمتهما، ويبعد أن يقال هي أخطاء مطبعية لأنها غالباً تكون تصحيفاً لا لحناً، ثم هذه الكثرة الكاثرة في كل صفحة غالباً أخطاء نحوية يربأ عنها صغار طلبة العلم، فضلاً عمن يحمل أعلى الشهادات لا سيما وهو من العرب الخلَّص، والحال كما قال المتنبي:

ولـم أرَ فـي عـيـوب الـنـاس عـيـبـاً　　　كـنـقـص الـقـادريـن عـلـى الـتـمـامِ

نموذج من هذه الأخطاء من كتابه الجديد "الساعدي حامل لواء النبي ﷺ" :

١- ص٩، من أخطائها: "الحدث الهام".

الصحيح: "المهم".

٢- ص١٠ قال: "وكان لهم نقيبين".

الصحيح: "نقيبان".

٣- ص ١٠ -أيضاً: "وما تلى ذلك".

الأولى رسماً تلا (بالألف لأنها منقلبة عن واو تقول: تلوته). قال الشاطبي مقعِّداً للأف المقصورة:

وتـثـنـيـة الأسـمـاء تـكشـفـهـا وإن　　　رَدَدْتَ إلـيـك الـفـعـل صـادفـت مـنـهـلا

٤- ص١٠: "من إخوتهم بنو سالم".

الصحيح: بني، فإن قال قائل: يجوز عربية بنو، على أنه خبر مبتدأٍ محذوف، أي هم بنو سالم، قلنا: ما لا يحتاج إلى تقدير أولى وأفصح!

٥- ص١٠: "جعلهم البؤرة الأكثر إشعاعاً".

وهذا تعبير هزيل.

٦- ص١١: كالصحابي سعد بن عبادة وابنه وأبو دُجَانة".

والصحيح: وأبي دُجَانة.

٧- ص١١: كان لهم حضوراً قيادياً بارزاً".

الصحيح: حضوُرٌ قيادي بارز، وهَلُمَّ جَرًّا. ولننتقل إلى صفحات متقدمة لعلها أحسن مما سبق.

٨- ص٤٥، قال: "في وحول مدينتهم".

ما معنى هذا؟

٩- ص٤٥، قال: "وسوف نورد بعض من الأنصار".

الصحيح: بعضاً.

١٠- ص٤٦: "أن له عقب".

الصحيح: "عقباً". قال تعالى: "إن في ذلك لعبرةً".

١١- ص٤٧: "كان له ابناً".

الصحيح: ابن، بالرفع.

١٢- ص٤٨: "إن له عقب كثير".

الصحيح: "إن له عقباً كثيراً".

١٣- ص٤٨: "لم أرى بين ولد".

الصحيح: "لم أَرَ".

وهكذا الكتابان مملوءان بالأغلاط النحوية واللغوية، وضعف التأليف، وعدم التحقيق، بل يأخذ من هنا، ويضعه هنا، ويقول أنا أنا، ويا ليته يأتي به على وجهه، بل يُحْدِثُ في محياه ندوبات!

أما الأخطاء العلمية: فيضيق المجال عن تتبعها.

ولعل من أهمها ما ادعاه بشأن كتاب الإكليل، في ص (١٠): حيث ادعى أن كتاب الإكليل محرّف، بدون أن يذكر دليلاً.

وهذا ادعاء باطل ما لم يقم الدليل على صحته؛ فضلاً عن كونه اتهام لعلماء أجلاء أثنوا على الإكليل ومؤلفه.

"دراسة المؤلف التاريخية على ضوء وثيقة النبي صلى الله عليه وسلم لمجتمع المدينة"(١)

وهذا يعني أن الكتابين قائمان على هذه الوثيقة، فهي أساس الكتابين، وعليها أرسل أشعة بيانه للتفصيلات، وما سواها شرح لها، وتفصيل لمجملها، وتوضيح لمفرداتها.

ولكن الأمر المذهل حقاً أنه بالرغم من جعله هذه الوثيقة النبوية أساساً لما تحدَّث عنه؛ إلا أنه في كتابيه هذين لم يسلك مسلك أُوْلي التحقيق في توثيق هذا النص النبوي علمياً، ولم يهتم بذلك إطلاقاً، مع أنه جعله أساس الكتابين، وعمدة المؤلَّفَيْن، فلو أنه جاء ذكر الوثيقة عَرَضاً أو استطراداً لكان في الأمر فسحة، وفي التقصير عذراً، أما أن يبني كتابيه عليها، ويجعلها أساساً لهما، ويزعم أن هذه

---

(١) هذا هو عنوان الكتابين.

اللمحات التاريخية مؤصلة على ضوء الوثيقة النبوية، وهو لم يُعِرْها أدنى اهتمامٍ علمي، ولم يتحرك قلمه لتخريجها، وتحقيق ألفاظها، وتبيين مرتبتها، فهذا قصور ليس وراءه مرمى، ونقص لا يغتفر لصاحبه.

فهو في كلا الكتابين عَنْوَن لها بقوله: "وثيقة المدينة"، ثم سرد نصها، وما زاد في الهامش أن قال: "انظر ابن هشام السيرة النبوية[١].

وليت صاحبنا نقل الوثيقة بسندها لتبرأ ذمته، ويكون الناظر في سندها على بصيرة: فأي دراسة هذه يدَّعيها؟ وأي توثيق وتحقيق يزعمه؟ فمثل هذا يقال له: "ابن الجدار ثم انقش".

فأما أن ينقش على الهواء، ويزعم أنه أتى بجديد، لمن شاء أن يستفيد فهذه دعوى يعوزها الدليل!

والدعاوى إن لم تجيئوا عليها ... بِبَيِّناتٍ أبناؤها أدعياءُ[٢]

وحتى في هذا المقام لو أنه ذكر السند وصمت قلمه إزاء رواته، وتغافل عن مكانة السند ودرجة النص لكان –أيضاً– ملاماً؛ لأنه يتكلم عن وثيقة، أي نص يجب الاطمئنان إليه، والأخذ بمقتضاه، فهل تكلم في كتابيه معاً بجملة واحدة عن سندها، وسلسلتها، ومكان هؤلاء في كتب الجرح والتعديل الواقع؟ لا، إطلاقاً. فكان صنيعه هذا أشبه بجاهل بنى بيته على غير أساس، ولما مال وتداعى للسقوط تعجب وقال: "هو جديد فكيف يميد؟". وحين نظره أولو الخبرة أخبروه بموضع الخطأ ومكمن العلة.

قال أبو علي الجياني: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء: الإسناد، والأنساب، والإعراب، ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره[٣] عن مطر الوراق في قوله تعالى: {أو أثارةٍ من علم}. قال: "إسناد الحديث" قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء". أخرجه مسلم.

وقال سفيان بن عُيينة حَدَّث الزهري يوماً بحديث، فقلت: "هاته بلا إسناد". فقال الزهري: "أترقى السطح بلا سلم؟". وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن[٤]".

فإن قال متعصب: الكاتب نقل عن ابن هشام النص، وقد قال: قال ابن إسحاق، وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً بين المهاجرين والأنصار وادَعَ فيه يهود، وعاهدهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم واشترط عليهم: بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد، وساق النص. قلنا: هو باحث مؤسس فيجب عليه البحث في مصادر الوثيقة ويبَيِّنها للناظرين، ويفيد طلبة العلم، أما أن ينقل نصاً نبوياً ولا يعيره أدنى اهتمام مع أنه أساس للكتابين فهذا هو القصور بعينه، والخطأ ذاته!

(١) انظر: الساعدي حامل لواء النبي ﷺ ، ص٤٦، ولمحات من تاريخ الأوس والخزرج، ص٢٤.

(٢) ويروى أيضاً:

والدعاوىَ إن لم تقيموا عليها *** بيناتٍ أصحابُها أدعياءُ.

(٣) المستدرك: كتاب التفسير.

(٤) تدريب الراوي، (١٦٠/٢)، ط دار الفكر.

ومعلوم أن إيراده على هذا النحو يسمى حديثاً معلَّقاً، وهو نوع من أنواع الضعيف، قال الناظم:

ما أول الإسناد منه يُطلقُ   ولو إلى آخره المعَلَّقُ[1]

وأسوأ من ذلك أنه اجتزأ من النص جزءاً، وترك البقية، وهي الأكثر مع أنه نفسه محتاج إليها، لتهديه إلى مبتغاه، وتفتح له أبواب الفهم والمعرفة لا سيما وهي مشتملة على توجيهات نبوية وأحكام شرعية، وآداب. ثم إن في هذا النص النبوي مفردات غريبة وألفاظاً غامضة بالنسبة لنا طلبة العلم، فلم يعرها اهتماماً، ولم يحرك يراعته لإجلاء معانيها، وهذا غير المعهود من الباحثين المحققين، مع أن البيان في متناول يده!

وفيما يلي صورة لنص الوثيقة كاملاً مع أسانيده، وتعليق أهل العلم عليه، كما جاء عند بعض المحققين.

(١٥)

قال ابن هشام: قال ابن إسحاق :وكتب رسول الله ﷺ كتاباً(١) بين المهاجرين والأنصار وادع فيه يهود وعاهدهم على دينهم وأموالهم ،وشرط لهم واشترط عليهم :" بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم:

إنهم أمة واحدة من دون الناس.

المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى،كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين،وبنو الحارث على ربعتهم(٢) يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين،وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين،وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو النُبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وإن المؤمنين لا يتركون مفرحاً (٣)بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل(٤).

وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه.

وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة(٥)ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين وإن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم.

ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ولا ينصر كافراً على مؤمن.

وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم.

وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس.

وإنه من تبعنا من **يهود** فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم.

(١)اختلف أهل المغازي والسير في تسميتها (الوثيقة،الدستور،الصحيفة ،الكتاب)؛وناقش د.جاسم محمد راشد العيساوي في بحثه (الوثيقة النبوية)ص٢٧ فما بعد بإسهاب فانظره هناك.

(٢)حالهم وشأنهم الذي كانوا عليه،النهاية ،ابن الأثير ١٨٩/٢.

(٣)هو من أثقله الدين والغرم ،النهاية ٤٢٤/٣.

(٤)- في الأصل هنا :"قال ابن هشام –"المفرح المثقل بالدين والكثير العيال، قال الشاعر:

إذا أنت لم تبرح تؤدي أمانة   وتحمل أخرى أفرحتك الودائع".

(٥)أي عطية:أي طلب عطية على سبيل الظلم ،النهاية ١١٧/٢.

الصورة ١

(١٦)

وإن سلم المؤمنين واحدة،لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم.

وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً.

وإن المؤمنين يبيء (٦)بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله.

وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدي وأقومه.

وأنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن.

وإنه من اعتبط (٧)مؤمناً قتلا عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول.

وإن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل.

وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمدﷺ.

وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين.

لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ(٨) إلا نفسه وأهل بيته.

وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف،وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف ،وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بن عوف ،وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف،وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.

وإن لبني الشُطَيبة مثل ما ليهود بني عوف.

وإن البر دون الإثم وإن موالي ثعلبة كأنفسهم.

وإن بطانة يهود كأنفسهم.

وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ .

وإنه لا ينحجز على نار جرح.

وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته، إلا من ظُلم.

وإن الله على أبر هذا.

(٦)أي:يلتزم .النهاية ١٥٩/١.

(٧)أي: قتله بغير جناية ،ولا جريرة .النهاية ١٧٢/٣.

(٨)أي: يهلك .النهاية ١٤٩/٥.

الصورة ٢

---

(١) ويرد الشطر الثاني:

ولو إلى آخره معلَّقُ.

وهذا البيت من منظومة علم الأثر، المسمى ألفية السيوطي في الحديث، تصحيح وشرح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، ص١٧.

وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.

وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه.

وإن النصر للمظلوم.

وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة.

وإن الجار كالنفس غيز مضار ولا آثم.

وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها.

وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله ﷺ.،

وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.

وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها.

وإن بينهم النصر على من دهم يثرب.

وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين على كل أناس حصتهم في جانبهم الذي قبلهم.

وإن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة.-قال ابن هشام ويقال مع البر المحسن من أهل هذه الصحيفة-.

وإن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه .

وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.

وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم وآثم،وإنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم أو أثم.

وإن الله جار لمن بر واتقى ومحمد رسول الله صلى الله ﷺ "[٩].

قلت :

١-أخرجه -بهذا الطول - ابن هشام ٣١/٣ ،وابن كثير في النهاية ٢٢٤/٣،وابن سيد الناس في عيون الأثر ٢٣٨/١.كلهم عن ابن إسحاق دون ذكر سند.

٢-وأخرج -بنحوه- البيهقي في الكبرى ١٠٦/٨من طريق الحاكم النيسابوري فأسنده إلى محمد بن إسحاق قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : حدثنا أبو العباس ،محمد بن يعقوب. قال :حدثنا أحمد

---

(٩)السيرة النبوية ،ابن هشام ٣١/٣-٣٥.

الصورة ٣

بن عبد الجبار قال :حدنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال :حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريق قال: أخذت من آل عمر بن الخطاب ﷺ هذا الكتاب كان مقرونا بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للعمال ...".بنحو الحديث.

فأبو العباس :ثقة [١٠].

وأما أحمد بن عبد الجبار :فهو العطاردي ،أبو عمر الكوفي ،قيل أن أبا داود أخرج له لذا ذكر في كتب رجال الستة ،ولم يثبت ذلك ،كما نص عليه الحافظان المزي وابن حجر العسقلاني [١١].

قال الحاكم :"ليس بالقوي عندهم تركه أبو العباس –ابن عقدة-[١٢].وقال ابن عدي :رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه،ولا يعرف له حديث منكر وإنما ضعفوه أنه لم يلق من يحدث عنهم .وقال مطين :كان يكذب .وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

وسئل الدار قطني عنه فقال:لا بأس به .

وقد نافح عنه الخطيب البغدادي وذهب لتوثيقه.

وقال الذهبي :ضعفه غير واحد .وقال الحافظ ابن حجر :ضعيف وسماعه للسيرة صحيح .

قلت :ولا يفهم من قول ابن حجر هذا أنه ثقة في السيرة ! وإنما مراده دفع شبهة التدليس عنه لأنه متهم بها كما مر؛ إذ أنه بكّر بسمع المغازي مع أبيه من يونس بن بكير الشيباني ،فاتهم:" بأن الكتب التي يحدث منها كانت لأبيه فادعى سماعها معه " ،فأراد الحافظ ابن حجر أن يثبت سماعه، وقد نقل الخطيب قصة تبين صحة سماعه من يونس إذ نقل بسنده عن محمد بن الحسن بن حميد بن الربيع عن أبيه :"..أنهم سألوا أبا كريب عن مغازي يونس بن بكير فقال :مرّوا إلى غلام بالكناس يقال له العطاردي سمع معنا مع أبيه فجئنا إليه فقال: لا أدري أين هو مذ سمعته ما نظرت فيه ولكن هو في قمطار فيها كتب فاطلبوه ،فقمت فطلبته فوجدته وعليه ذرق الحمام ،وإذا سماعه مع أبيه بالخط العتيق،فسألته أن يدفعه إلي ويجعل وراقته لي ففعل ".وهذه القصة إن ثبتت فإنّ الراوي يضعّف حفظه

---

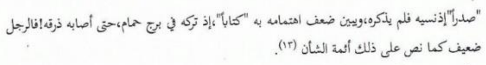
(١٠)هو :"محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان أبو العباس الأصم النيسابوري ولد سنة سبع وأربعين ومائتين وطوف البلاد وسمع الحديث الكثير ..قال الحاكم :وكان محدث وقته بلا مدافعة حدث في الإسلام ستا وسبعين سنة ولم يخلف مثله في صدقه وصحة سماعه وكف بصره في آخر عمره. وقال الذهبي مسند الشافعي لم يفرده الشافعي بل خرجه أبو جعفر محمد بن جعفر بن مطر لأبي العباس الأصم مما كان يروى عن الربيع عن الشافعي من كتاب الأم وغيره توفي في ربيع الآخر سنة ست وأربعين وثلاثمائة وهو من أهل الطبقة الرابعة بل من الثالثة لولا تأخر وفاته".أنظر طبقات الشافعية ١٣٣/٢-١٣٤،وطبقات المحدثين ١١١/١،وسير إعلام النبلاء ،الذهبي ٤٥٣/١٥.

(١١) انظر تهذيب الكمال هامش ٥٤/١،والتقريب ٦٧/١(٦٤).

(١٢) قلت ولعله لم يخرج حديثه هذا في مستدركه رغم أنه من طريقه لهذه العلة .

الصورة ٤





"صدراً"إذنسيه فلم يذكره،ويبين ضعف اهتمامه به "كتاباً"،إذ تركه في برج حمام،حتى أصابه ذرقه!فالرجل ضعيف كما نص على ذلك أئمة الشأن [١٣].

أما يونس بن بكير هو الشيباني الكوفي :

فوثقه ابن معين وابن نمير،وذكره ابن حبان في الثقات،وقال أبو حاتم:محله الصدق .وضعفه النسائي وأبو داود وقال :ليس هو عندي بالحجة ،يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالحديث.وقال الذهبي :أحد أئمة الأثر والسيرة ،كان حسن الحديث .وقال ابن حجر :صدوق يخطئ .

فالرجل صدوق إذا توبع،وفي تفرده كلام،وهكذا هو هنا،أضف إلى كونه انفرد به عن ابن إسحاق،وكلام أبي داود فيه واضح،ثم إنّ ابن إسحاق رواه في مغازيه دون إسناد؟

وأما ابن إسحاق:ففيه كلام طويل خلاصته:أنه صدوق يدلس في الحديث ،وهو إمام المغازي والسير ،إليه المنتهى فيهما.

قال عباس الدوري :سُئل أحمد بن حنبل في ابن إسحاق فقال :"يكتب عنه هذه الأحاديث –يعني المغازي ونحوها –فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا ،وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين "[١٤].

وأما عثمان بن محمد بن مغيرة الأخنس الثقفي الحجازي: فهو صدوق ،له أوهام ومناكير [١٥].

فهذا الإسناد لا يفرح به،إذ فيه العطاري وابن بكير،أضف إلى شبهة الانقطاع إذ لم يصرح عثمان ممن أخذه من آل عمر بن الخطاب؟ فلعله وهم فيه،أو يكون الوهم من ابن بكير إذ هو معروف بالمخالفة فكان يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالحديث.

٢–وأخرجه أبو عبيد في الأموال ص٢١٥ –مرسلاً– فقال : حدثني يحيى بن عبدالله بن بكير وعبد الله بن صالح قالا: حدثنا الليث بن سعد قال :حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ كتب بهذا كتاباً..." بنحو حديث ابن إسحاق.

قلت :هذا الإسناد أنظف الأسانيد التي جاءت في الوثيقة –أعني التفصيلية–لولا إرسال الزهري ،وهو إمام الدنيا في الحديث بيد أن في مراسيله كلاماً.

قال ابن القطان:مرسل الزهري شر من غيره لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمي يسمي،وإنما يترك من لا يستحسن أن يسميه"؛وقال أبن معين:"مرسل الزهري ليس بشيء"،وروي عن الإمام الشافعي وغيره مثل قول ابن معين[١٦]. **فالحديث ضعيف** .

---

(١٣)انظر الجرح والتعديل،ابن أبي حاتم ٦٢/١،والضعفاء ،العقيلي ٥/١،وتهذيب الكمال٤/١،والتهذيب ٤٤/١(٨٨)،وميزان الاعتدال ،الذهبي ١١٢/١،والتقريب ،ابن حجر ٦٧/١(٦٤).

(١٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٢٦/٦(٥٦٤٦)،وسير أعلام النبلاء ٣٨/٧،والتقريب ٢١١/٣(٥٧٢١).

(١٥) انظر تهذيب الكمال ١٣٦/٥،وميزان الاعتدال ٥٢/٣،والتقريب ٤٤٦/٢(٤٥١٥).

(١٦) انظر تأريخ دمشق ،ابن عساكر ٧٨/١١،وتهذيب الكمال ٥٠٧/٦،وجامع التحصيل،العلائي ص٩٠،وتدريب الراوي،السيوطي/ ١٢٤.

الصورة ٥

٣–وأخرج – طرفاً منه –البيهقي ١٠٦/٨ من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال : وروى كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده أنه قال : كان في كتاب النبي ﷺ :" إن كل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط من المؤمنين وإن على المؤمنين أن لا يتركوا مفرحا منهم حتى يعطوه في فداء ".

حدثنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي قالا:حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال :حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال :أنبأ معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق –هو الفزاري –عن كثير بن عبد الله فذكره.

وأخرجه ابن أبي خيثمة –كما نقله ابن سيد الناس في عيون الأثر ٢٤٠/١ من طريق كثير هذا ،فقال : حدثنا احمد بن جناب ابو الوليد ،قال: حدثنا عيسى بن يونس قال:حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ابيه عن جده :"أن رسول الله ﷺ كتب كتابا من المهاجرين والانصار"فذكر بنحوه –أي بنحو الكتاب الذي أورده ابن إسحاق أ.هـ كلام ابن سيد الناس .

قلت:هذا الحديث ليس متابعاً لحديث ابن اسحاق بل جاء مختصراً كالروايات الآتية، وإنما ذكره ابن سيد الناس كما قال :"أي بنحو الكتاب الذي أورده ابن إسحاق" وتابعه عليه من تابعه لا يقوم له ،إذ لم يذكر لنا ابن سيد الناس متنه ،وهي في المفقود من تأريخ ابن ابي خيثمة [١٧]،ويؤيد هذا أن البيهقي أخرجه مختصراً كما ترى .

وعلى كل حال فالسند ضعيف إذ مداره على **كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني** :

قال ابن معين :ليس بشيء. وقال أبو زرعة الرازي : واهي الحديث ليس بالقوي.وقال الشافعي وأبو داود :ركن من أركان الكذب . وضرب أحمد على حديثه.

وقال أبو خيثمة الحافظ والد (محمد) –وهو من روى هذا الحديث – قال لي أحمد بن حنبل :لا تحدث عنه شيئاً. وقال النسائي مرة: متروك ،وروي عنه أخرى:ليس بثقة.

وقال ابن حبان :له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ،لايحل ذكرها والرواية عنه إلا على جهة التعجب.وقال ابن عدي:عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال الدار قطني :متروك

وقال الحافظ ابن حجر :ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب[١٨].

قلت : فالرجل ضعيف جداً ،ولم يخطئ من أتهمه بالكذب.

---

(١٧) انظر السيرة النبوية الصحيحة ،د.أكرم ضياء العمري٢٧٥/١.

(١٨) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٥٨/٦(٥٥٣٧)،وميزان الاعتدال ٤٠٦/٣–٤٠٨،والتقريب ١٩٣/٣(٥٦١٧).

الصورة ٦

(٢١)

الحديث بهذا الإسناد واهي،وهوعلة بذاته لا يصلح أن يشهد لغيره ناهيك أن يقوم بنفسه،وفي الصحيح ما يغني عنه وعن أمثاله من الأسانيد.

ومما يشهد لأصل الوثيقة،وبعض ألفاظها :

ما أخرجه أحمد ٧٩/١ ،والبخاري١/٥٣(١١١) و٣/١١٠(٢٨٨٢)،و٦/٢٥٣١(٦٥٠٧)،و٦/٢٥٣٤(٦٥١٧) ،والترمذي (١٤١٢)،والنسائي ٢٣/٨ ،وابن ماجة (٢٦٥٨)من طرق عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال: قلت: لعلي هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة .قال :قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر".

وما أخرجه أحمد ٣٢١/٣و٣٤٩-واللفظ له-ومسلم٢/١١٤٦(٥٠٧)، والنسائي في الكبرى ٤/٢٤٠(٧٠٣٤)،والصغرى٨/٥٢،وأبو يعلى في مسنده ٤/١٦٠(٢٢٢٨)من طرق عن أبي الزبير عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :"كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ ثُمَّ إِنَّهُ كَتَبَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يُتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَالَ رَوْحٌ يَتَوَلَّى"(١٩).

وما أخرجه إبن أبي شيبة في مصنفه ٥/٤١٩(٢٧٥٧٧)،وأحمد١/٢٧٦،وأبويعلى٤/٣٦٦(٢٤٨٤) من طرق عن حجاج(٢٠)،عن الحكم ،عن مقسم عن ابن عباس قال :"كتب رسول الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار: أن لا يغفلوا معاقلهم ، وأن يفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين الناس".

وما أخرجه أحمد ١/٢٧٦و٢/٢٠٤ قال :حدثنا سريج،قال :حدثنا عباد عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده(٢١) أن النبي ﷺ كتب كتابا بين المهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقلهم وأن يفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين ".

وهكذا فإن أصل الوثيقة ثابت بالحديث الصحيح عند الأئمة :البخاري ومسلم وغيرهما ،وجاءت الروايات مجتزأة مختصرة بمجموعها يثبت أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة ؛أما التفصيلات التي جاءت في رواية

ابن إسحاق فلم نجدها إلا عنده ومدارها عليه ،وجاءت أيضاً من طريق الزهري مرسلة ؛ فهي ضعيفة (٢٢).

---

(١٩) انظر السيرة النبوية الصحيحة ،د.أكرم ضياء العمري ٢٧٥/١.

(٢٠) هكذا حدث به الحجاج مرة عن مقسم ،وأخرى عن عمرو -كما في رواية أحمد الآتية- فلعله سمعه مرتين أو لعله وهم فيه،إذ هو "كثير الخطأ والتدليس"، ولم يتابع على كلتيهما ،وقد صحح كلا الإسناد ين العلامة أحمد شاكر ١٤٦/٤.

(٢١)أنظر تفصيل الكلام في "عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " تهذيب التهذيب ٨/٤٥-٤٨.

(٢٢) وقد صحح الوثيقة -بطولها- د.أكرم ضياء العمري السيرة النبوية الصحيحة ٢٧٥/١ ،وتبعه :د. جاسم العيساوي في بحثه "الوثيقة النبوية"ص ٦٩ ،وتبعهما أخي الفاضل الشيخ محمد صالح السامرائي في بحثه أثر التخطيط النبوي في بناء المجتمع المدني "ص ١٧٩ ،وأخي د.خالد سليمان الفهداوي في بحثه "الفقه السياسي للوثائق النبوية "ص ٩٤ ،ود. الصلابي " السيرة النبوية"٥٦٤/١.

الصورة ٧

(٢٢)

وعلى كل حال فإننا سنناقش هذه الوثيقة -رغم ضعفها - ونحلل معانيها ونستخرج دررها إذ العلماء كأنهم أجمعوا على تساهلهم في المغازي والسير بخلاف الحلال والحرام ،وأحسن الشيخ سعيد حوى بقوله:" وعلى كل الأحوال فعلى مذهبنا الذي ذكرناه في مقدمة هذا القسم اعتمدنا فيه أن إماما من الأئمة عندما يذكر شيئا بلا نكير فذلك يدل على أن مذهبه اعتماد ما ذكره فإذا كان من أهل الاجتهاد في شان فبإمكاننا اتباعه فيه، ولا أحد يشك أن ابن إسحاق إمام الأئمة في السيرة"(٢٣) .

الصورة ٨

قال مقيِّده عفا الله عنه: انتهى ما سطره الباحث مما يهمنا جزاه الله خيراً بإلقاء أضواء البيان على نفس الوثيقة، وثبت أن رواية ابن إسحاق التي اعتمدها صاحبنا في كتابيه لا يمكن تصحيحها بل ولا تحسينها بأي حال من الأحوال لأن في سندها عللاً ومغامز لا تخفى على طالب العلم.

أما تصحيح بعض المعاصرين لها فيعني أنه وردت بعض ألفاظها في مسند أحمد والسنن بل وصحيح مسلم، لكن المقصود بذلك أصل الوثيقة، أما التفصيلات التي جاءت في رواية ابن إسحاق، فالحال كما يقول الباحث وفقه الله تعالى: "رواية ابن إسحاق لم نجدها إلا عنده، ومدارها عليه، وجاءت أيضاً من طريق الزهري مرسلة فهي ضعيفة".

وبما أوردناه تبين أن الباحث ابن طما اعتمد في كتابيه على هذه الوثيقة التي لم يثبت نصها، ولم يعرف سندها، ولم يتعدد مخرجها إلا بألفاظ أخرى، ومعنى هذا نَسْفُ كل بنائه، وتلاشي أساسه، وغرقه في يم التخبيط!

"توضيح المقال فيما قد يشتبه على بعض الرجال":

عادةً الكلام الـمُعَمَّى والأسلوب الخلي عن عقدة الإحكام، يسلم القارئ إلى التردي في مهامه الحيرة، ويقف المرءُ بعد ذلك متسائلاً ما المراد بهذا التعبير؟، وما المقصود بهذه الإشارات؟ وما هذه الإيماءات التي استخدمها الكاتب بدلاً من التصريحات، مما يجعل القارئ يستعصي فهمه على الإدراك العلمي، ولا تتكون نتيجة مستقرة في ذهنه، وإن تصفح هذه النصوص مرات وكرات، فنعمة البيان الذي منحه الرحمن للإنسان من النعم الجسام، فكون المرء الذي تصدّر للتأليف، وتصدّى لنقش المعارف التاريخية على الطروس ينفث قلمه بين الفينة والأخرى جُمَلاً توقع الناظر فيها في الحيرة والغمة ليس من الصنيع المستجاد؛ لأن في التصريح ما يغني عن التلميح؛ ولأن التلميح أقرب إلى الخفاء من البيان.

وهذا الذي دفعني إلى اختيار هذا العنوان، فإنني عندما نظرت في بعض كتب الدكتور عبدالمحسن بن طما، وتصفحت مواطن منها أصبت بالدهشة، وانتابتني الحيرة خصوصاً في موضوعين يربط بينهما، ويجعل من الأول مرقاة إلى الآخر، ولما كان الاشتباه في بعض ما كتب في هاتين النقطتين على وجه الخصوص قوياً، ويدفعنا إلى القول بأنه يتبنى كذا وكذا آثرت أن أكتب هذه الأحرف توضيحاً للأمر، وتبياناً لما عليه الجمهرة من علماء الأمة، وبهذا تنكشف الغمة، والله تعالى أسأل وبأسمائه الحسنى أدعو أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

أما **النقطة الأولى:** التي جعلها مرقاة إلى الأخرى فتتمثل في العنوان التالي الذي لم يوافق عليه الدكتور، ويصرح ضده في جمع كتبه ألا وهو:

"يقل الأنصار ويكثر الناس"

صح في السنة الغراء معنى هذا العنوان بل لفظه جرى على لسان من لا ينطق عن الهوى محمد ﷺ صدق رسالته، فكان ذلك عَلَماً من أعلام النبوة، ودليلاً أكيداً على تحقيق ما أخبر به بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى ﷺ.

فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صعد المنبر فقال: **"أيها الناس إليَّ، فثابوا إليه، ثم قال: أما بعد فإن هذا الحي من الأنصار يقلون ويكثر الناس فمن ولي شيئاً من أمة محمد فاستطاع أن يضر فيه أحداً أو ينفع فيه أحداً فليتقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم"**[١].

وفي رواية أخرى: **"أما بعد فإن الناس يكثرون ويقل الأنصار حتى يكونوا بمنزلة الملح في الطعام"**[٢]. إلى آخر ما تقدم في الرواية السابقة.

وقد استفاضت شهادات العلماء بقلة الأنصار وتناقصهم حتى صاروا في الناس بمنزلة الملح في الطعام.

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٩٢٧).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٦٢٨)، (٣٨٠٠).

يقول الحافظ ابن حجر: "**أي في القلة؛ لأنه جعل غاية قلتهم الانتهاء إلى ذلك، والملح بالنسبة إلى جملة الطعام جزء يسير منه، وظاهرة انقراض كثير من أعقاب الأنصار كما ذكر ذلك المؤرخون والباحثون لا يمتري في ذلك اثنان، حتى قال البدر العيني شارحاً للحديث: "كلما مضى منهم أحد مضى من غير بدل فيكثر غيرهم ويقلون**"(١).

فكأن الذي حمله على قوله هذا هو الظاهرة الفريدة التي غلبت في شجرة نسب الأنصار، وأعني بها كثرة الانقطاع في أعقابهم.

وانقراض الذراري تأكيداً لما قاله المصطفى ﷺ، وقد وثق الدكتور فايز بن موسى البدراني الحربي في محاضرة له في نادي طيبة الطيبة وثق بعض هذا الانقطاع في أسر الأنصار كنموذج على سبيل المثال، فذكر (١٥٣) أسرة ممن انقطع عقبها، وانقرضت ذريتها(٢). وقال في الخلاصة: "**إن الأنصار وهم الأوس والخزرج تناقص عددهم في المدينة المنورة وما حولها إلى حد التلاشي باستثناء بيوت تعد على أصابع اليد الواحدة هم في الغالب عائدون من الأمصار الإسلامية في عصور متأخرة، وقد تطابقت أقوال المؤرخين بهذا الشأن فكانت مصداقاً لما أخبر به المصطفى ﷺ من قلة الأنصار... إلخ**"(٣).

وهذا المعنى هو الذي تواردت أقوال العلماء والمؤرخين عليه، حتى قال الرحالة الشنقيطي أحمد بن الواداني المعروف بابن طوير الجنة (ت١٢٦٥هـ)، إنه لا يوجد من الأنصار في المدينة إلا أسرة واحدة، وذكر أنه سأل الشيخ عبدالرحمن الأنصاري أحد علماء المدينة، وهو مؤرخ نسابة شهير، هل في المدينة غيره من ذرية الأنصار؟ فقال: "**لا**"، قال: "**وكذلك قال لي أهل المدينة المنورة**". وبنى على ذلك قوله في رحلة المنى والمنة: "**فكل قبيلة كثيرة تدعي الأنصارية فدعوتها باطلة، باطلة، باطلة؛ لمعارضتها للحديث الصحيح في البخاري عن الصادق المصدوق ﷺ يكثر الناس الحديث، بل يخشى عليهم من الردة بتلك المقالة المعارضة المكذبة للحديث الصحيح بشرط إن علم قائلها بالحديث الصحيح**"(٤) أ.هـ.

لكن د/عبدالمحسن في كتابه بني عوف، وفي غيره من كتبه يرد صريح الحديث بالتأويل، ويظهر ذلك فيما يأتي:

أ- قال في الصفحة (٧٧) ما نصه: "**الرد على بعض النصوص التي تقول بقلة الأنصار**". اهـ. عنونه بهذا مع أن النصوص التي تصرح بقلة الأنصار، هي نصوص نبوية في غاية الصحة، وهو يعلم هذا، فمقتضى هذا العنوان أنه يرد على السُّنة التي تصرح بأن الأنصار يَقِلُّون، والرد على السُّنة أمر في غاية الخطورة، أقيد هذا المعنى هنا مع أني على يقين بأن المؤلف -غفر الله تعالى له- لم يقصد رد السنة، لكن هذا المعنى هو مقتضى عنوانه، فاقتضى الحال التعقب عليه، فالأصل أن يُعامل بمقتضى مدلول العنوان؛ لأن الصحيح المتعَيّن في هذا المقام أن يقول مثلاً: "**تأويل النصوص التي تصرح بقلة الأنصار**"، وهذا الصنيع منه يومئ إلى عدم اكتراثه بتنقيح العبارات، ولا بتنقية أساليبه من الإيرادات والتعقبات.

---

(١) عمدة القارئ (٢٦٦/١٥-٢٦٨)، طبعة دار الفكر، دمشق.

(٢) انظر محاضرته المطبوعة بعنوان: قلة الأنصار في الأحاديث والآثار، ص ٢٣-٤٣.

(٣) قلة الأنصار في الأحاديث والآثار، ص٦٦.

(٤) رحلة المنى والمنة، ص٩١-٩٢، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

ب- ثم قال في الصفحة (٧٧): "**ولو حصر أولئك الباحثين**[1] **ظاهرة انقراض القرشيين لاحظوا أن من انقرض من قريش يفوق من انقرض من الأنصار... إلخ**".

قلت: الصادق المصدوق ﷺ يقول: "**يقل الأنصار حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام**". وواقع الحال حتى وقتنا هذا دل على صحة قول من لا ينطق عن الهوى ﷺ فبطل كل قولٍ يتعارض مع كلامه، ومن باب الاستظهار فقط نسمع كلام الحافظ ابن حجر، وهو يقارن بين ذرية الأنصار كلهم في عصره، وذرية بيت واحدٍ من بيوت قريش فقال: "وفي معنى الحديث يقل الأنصار، قال إنهم يقلون مطلقاً فأخبر بذلك، فكان كما أخبر ﷺ، لأن الموجودين الآن -أي في عصره- من ذرية علي بن أبي طالب ممن يتحقق نسبه إليه أضعاف من يوجد من قبيلتي الأوس والخزرج ممن يتحقق نسبه، وقس على ذلك، ولا التفات إلى كثرة من يَدَّعِي أنه منهم بغير برهان"[٢]. ا. هـ

فإذا كانت ذرية بيت واحد من قبيلة قريش تعدل أضعاف من يوجد من قبيلتي الأوس والخزرج مجتمعة، فكيف يقول الدكتور إن من انقرض من قريش يفوق من انقرض من الأنصار؟ أليس هذا مبالغة ممجوجة ليس لها نصيب من الصحة، ولا حظ من القبول؟ بل إن هذا ضمن المآخذ على الباحث الذي تكرر في كتاباته الجرأة على استنتاج آراء تشذ عن ما تتابعت عليه جمهرة علماء الأنساب المتقدمين والمتأخرين، وإن كان مستندهم النص كما هو إلا أنه ينفصل عنه بركوب مطية التأويل، وَلَيِّ عنق الدليل.

ت- ذكر في كتابه بني عوف الصفحة (٨٤) حديث: "**وإن الأنصار يَقِلُّون**"، وقصر ذلك على من ناصر الرسول ﷺ من الذين كانوا في زمنه فقط، فقال: "**الأنصار هم من ناصروا الرسول ﷺ وهم الذين سيقلون، ويؤكد صحة تفسير الحديث بأن الأنصار المقصودين هنا هم الذين كانوا في زمنه ﷺ ، ثم مات آخرهم في القرن الأول، يؤكد ذلك هذا الحديث قال ﷺ : (يا معشر المهاجرين إنكم قد أصبحتم تزيدون، وإن الأنصار على حالها لا تزيد)**". وأشار إلى أنه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق.

والرد على هذا الاستنتاج من وجوه:

١- إن هذا المعنى لا تؤيده الجمهرة، بل لم يذكره إطلاقاً بعض الشراح لأحاديث قلة الأنصار، وهذا الحافظ ابن حجر لم يؤيد -كغيره من العلماء الراسخين- إلا قلة ذرية الأنصار، وليس الذين صحبوا الرسول ونصروه ﷺ ، فقول ابن طما بقصر القلة على الصحابة فقط من الأقوال العجيبة التي يحتضنها للوصول إلى الغاية التي سيأتي طرحها بعد.

٢- ذكر حديث (إنكم معشر المهاجرين تكثرون) قاصداً للمعنى الذي رجحه فلم يستقم له؛ لأنه بناه على غير أساس، ولم يستند إلى دليل بَيِّن الدلالة، فقال: "أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق". ومن المعلوم عند المحدثين أن نسبة الحديث إلى تاريخ دمشق غير كافية لبيان ضعفه، وكان بإمكانه أن يُخَرِّج الحديث من كتب الحديث لا من كتب التاريخ، فالحديث صحيح أخرجه الإمام أحمد، وغيره، فلم يكن الحديث يقصد إن ذلك خاص بالعصر النبوي؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم المهاجرين والأنصار كلهم

(١) هكذا عند ابن طما، والصواب: الباحثون (بالرفع)، وهذا مثال آخر لضعف المؤلف لغوياً، ضعفاً لا يقبل ممن يفترض إنه يحمل أعلى شهادة أكاديمية.

(٢) فتح الباري شرح حديث رقم (٣٥٨٩)، و(٣٨٠٠)، و(٣٨٠١).

انقرضوا وخلفهم ذريتهم، فما انتهى القرن الأول إلا وقد خلت الأرض منهم أجمعين. كما في الحديث الصحيح عنه ﷺ : "**إنه على رأس مئة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد**"[١]. بل كان يقصد ﷺ أن المهاجرين وذرياتهم يكثرون، والأنصار يقلُّون، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وقد صدَّق الواقع ذلك فكثرت ذرية المهاجرين، وقلّت ذرية الأنصار كما مر، حتى إن ذرية مهاجريّ واحد كانت أضعاف ذرية قبيلة الأنصار في عصر الحافظ ابن حجر -كما مر.

ث- ويقول في الصفحة (٨٦) من كتاب بني عوف: "**القول بأن الأنصار قلوا أو تأثروا ثم تركوا مدينتهم بسبب البراكين، أو بسبب اجتياح أسراب الجراد أمر مستهجن**".

العجب من الدكتور أن يذكر أسباباً ليست أسباباً أساسيةً، ولم ترد على ألسنة المؤرخين الثقات، ويضخمها، وينفخ فيها، ثم يستهجن قول من يعتبر تلك أسباباً، ليستقيم اللمز والغمز، فما هذا صنيع المحققين!

وها أنا أنقل لكم من كلام ابن عمه الحربي، وهو دكتور، ومؤرخ، ونسابة عمدة، مشهود له، يذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى قلة الأنصار، قال د/ فايز الحربي: "**وكانت هناك أسباب مهمة كان لها أثر كبير في حدوث هذا التلاشي الظاهر، ومن أهمها:**

١- كثرة من استشهد من الأنصار في الغزوات النبوية الأولى، ثم ما تلاها من المعارك في العهد الراشدي.

٢- كثرة الانقطاع في أعقاب الأنصار في ظاهرة انفرد بها الأنصار عن غيرهم.

٣- الخروج من أجل رغد العيش في الأمصار المفتوحة.

٤- وقوع الفتن السياسية العظيمة في المدينة المنورة.

٥- **انتقال الخلافة من المدينة إلى خارج الجزيرة العربية**"[٢]. ا.هـ

وبعد/ فإليكم النقطة الأخرى: التي يحوم حولها، ويرمز إليها، ويهمهم بها، ويغمغم، وهي: أن قبيلة حرب هم بقية الأنصار.

ليست قبيلة حرب بشوكتها بقايا الأوس والخزرج:

المقرر عند أولى العلم الأثبات أن قبيلة حرب قبيلة خولانية، قحطانية، يمنية استقرت في منطقة ما بين الحرمين الشريفين في آواخر القرن الثاني الهجري فهم ذرية حرب بن سعد بن سعد بن خولان، كما ذكر ذلك الهمداني في الإكليل، وغيره. ولا عبرة لنقد د/عبدالمحسن بن طما للهمداني وإكليله فقد رد عليه غيري بما يشفي الغليل...

والقول بأن حرباً عدنانية من الأوهام التي بينها ثقات المؤرخين، فها هو الدكتور فايز بن موسى الحربي، وهو مؤرخ مطلع ثبت، يقول: "**وقد وهم بعض النسابين فجعل حرباً عدنانية الأصل، لكننا إذا استعرضنا أقوال النسابين المتقدمين حول هذا الموضوع استعراض من يريد الوصول إلى الرأي الأرجح والأقرب للصواب، لا من يريد أن يؤيد وجهة نظره، وما يوافق هواه لوجدنا أن ما أورده نسابة**

---

(١) هو في الصحيحين وغيرهما من حديث عمر -رضي الله عنه.

(٢) قلة الأنصار في الأحاديث والآثار، ص٦٦.

الجزيرة، ولسان اليمن الحسن بن أحمد الهمداني ومعاصروه هو الأقرب للصحة، وأن ما ذهب إليه من قال بعدنانية حرب لا يستند إلى أدلة مقنعة، ولا يقوم على براهين قوية، وإنما هو خطأ وقع فيه ابن حزم الأندلسي، فنقله بعض من جاء بعده بدون تحقيق"[١]. إلى آخره.

والأوس والخزرج، وهم الأنصار الذين سماهم الله تعالى بذلك في قوله: {**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان**}. (سورة التوبة، الآية ١٠٠).

فإنهم وإن كانوا قحطانيين -أيضاً- إلا أن حرباً ليست من فروع الأنصار قولاً واحداً، بل هم كيان آخر مستقل، ولو كانت قبيلة حرب من بقايا الأنصار لما غاب ذلك عن علماء التاريخ والأنساب، وقبيلة في عددها، ومكانتها، وشهرتها، لا يمكن للنسابين أن يهملوا مثل هذا، أو يسكتوا عنه، لا سيما وهو من صفات التشريف، لكن تعالوا بنا نستعرض أقوال الباحث د/ عبدالمحسن بن طما، وتقوُّله حول هذه النقطة بالذات:

١- في كتابه بني عوف الصفحة (٣٧) قال ابن طما: "**قال محمد بن حمد الحوشان: (أهل المدينة وسكانها المكونين**[٢] **من القبائل العربية، وخاصة من قبيلة حرب الذين يكونون غالبية مُلَّاك بساتين المدينة، هم الورثة الحقيقيون الأوس والخزرج)**[٣]. **ا ه.**

هكذا نصاً لم يقل هم الورثة الحقيقيون للأوس والخزرج".

وإن كان هذا -أيضاً- يحتمل نفس المعنى، لكن بدون لام صريح الدلالة، ولكنه جعل الأوس بدلاً من الورثة، والخزرج معطوفاً على الأوس، فصار المعنى: هم الورثة الأوس والخزرج، أي أن حرباً هي الأوس والخزرج، فإن قال قائل: "**إنما هو خطأ مطبعي!**"، فالجواب: **إنه نص اعتنى الباحث به، وكتبه بأحرف مكبرة؛ تمييزاً له، والنص سطران فقط، فمن البعد أن يكون خطأً مطبعياً؛ بل هو خطأ مقصود، ولنفرض أنه خطأ مطبعي، فإن الجناية تعصب برأسه؛ لأنه يجب عليه أن يصحح كتابه، ولا يوقع الناس في الحيرة، ويدفعهم إلى مهامه الاشتباه!**

٢- يقول في بني عوف الصفحة (٦٨) ما نصه: "**لكيانات الأوس والخزرج وجود في الواحات والأودية حول المدينة من القرن الثالث حتى القرن السادس... ثم إن الظروف الأمنية حتمت عليهم وعلى غيرهم التكتل في كيان على طرق القوافل، وذلك بعد ظهور سيطرة زبيد المذحجية حرب على أطول طرق القوافل، وطرق الحج من مكة إلى المدينة". ا.ه**

فهو هنا يصرح بأن الأوس والخزرج بعد ظهور حرب وسيطرتها تكتلوا لظروف أمنية في كيان واحد يعني كيان حرب، ويقصد أنها ذابت في حرب، فصارت جزءً ومكوناً من قبيلة حرب. كما لهج بهذا كثيراً في كتبه وتغريداته، وكما أسلفنا لو كانت حرب

---

(١) فصول من تاريخ قبيلة حرب، ص٩٩.

(٢) هكذا أورد ابن طما النص مجتزءاً، وأصله: "وقد عاش النخاولة مع أهل المدينة وسكانها المكونين من القبائل العربية... إلخ". وفي هذا الاجتزاء إخلال بلغة المصدر، فضلاً عن التصحيف الذي سنذكره.

(٣) وفضلاً عما سبق، فإن ابن طما لم يورد المعلومة المرجعية بشكل علمي، فلم يوضح إن كان كلام الحوشان ورد في كتاب، أم في دورية، أم تغريدة.. وكان عليه أن يوضح قول الحوشان ورد في موقع المسلم على الشبكة الإلكترونية بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٤٣٥هـ.

بعددها، ومكانتها، وقوتها هي بقايا الأنصار الأوس والخزرج لما فات ذلك على المؤرخين والنسابين السابقين؛ بل والمعاصرين، فقد قال: المؤرخ الثبت والباحث المنصف فايز موسى البدراني الحربي ما نصه: "**لم يذكر فضلاء النسابين المعتنين بأنساب الأنصار أمثال أصحاب هذه المؤلفات المرجعية أي علاقة لقبيلة حرب بالأنصار، ولم يقعوا في وهم تشابه الأنساب لأنهم علماء". ا هـ**[١].

وصور لنا في تغريدته الكتب التالية:

١- الأنصار في العصر الراشدي، رسالة دكتوراه، تأليف د/حامد محمد الخليفة.

٢- الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تأليف: الشيخ موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ).

٣- أخبار قبائل الخزرج للحافظ النسابة أبي محمد عبدالمؤمن الدمياطي المتوفى سنة (٧٠٥هـ).

٤- تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تأليف: عبدالرحمن الأنصاري، وتحقيق محمد العروسي المطوي.

ومن المعلوم عند أولي المعرفة أن الإنسان إنما ينسب إلى ما هو أشهر، وينتمي إلى ما هو أشرف، فلا يكاد يصدق العقل أن ينسلخ الأنصار من حلة القرآن التي أتحفهم بها الرحمن، وهي صفة الأنصار، ويذوبوا، أو يختاروا لقباً غير ما كرمهم به المولى جل وعلا.

ومن الردود الشافية الكافية قول البدراني الحربي -أيضاً: "**ثلاث ورطات يقع بها من يطعن في يمانية حرب ويروج لأنصاريتها:**

١- أن علماء النسب عموماً ونسابي الأنصار خصوصاً لم يقولوا بذلك.

٢- أن النبي ﷺ نزل في بني عمرو بن عوف أهل قباء، وليس بني عوف كما يروجون، وقباء ليست من ديار بني عمرو الحربية.

٣- يطعنون في قبائل اليمن، والأنصار من اليمن![٢].

ومن أجمل ما قاله د. فايز من التغريدات ما نصه: "**ما زال نسابو الزمن العجيب يوزعون أفخاذ قبيلة حرب على من يشبههم اسماً من رجال الأنصار، ولم يسلم منهم حتى من انقطع عقبه من الصحابة والبسطاء يصفقون، والعقلاء يتحسرون، وأهل العلم على جهلنا يضحكون**".

وفي ختام هذه الورقات المقتضبة؛ أذكر نصاً للعلم للباحث م/ محمد بن فهد الحربي بعنوان: (الوقفة السابعة: توهمات ابن طما، دعاة الأنصارية الجدد) فإنه كتب في تغريداته ما نصه: "**ظهر قبل أكثر من ٢٠ عاماً من يزعم هلالية قبيلة حرب الحجازية، وقال في الهمداني ما لم يقله مالك في الخمر، ثم سقط ذلك القول المرجوح... واليوم يظهر من يزعم أنصارية حرب مستغلاً تشابه بعض الأسماء والديار، وهو في العرب كثير، ومروجاً بضاعته المزجاة في أوساط البسطاء وغير أهل الاختصاص**"[٣].

---

(١) تغريدة منشورة في صفحته على التويتر بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨م.

(٢) تغريدة له في صفحته بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٠م.

(٣) تغريدة له في صفحته على التويتر، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٢م.

ابن طما مُبتدعاً لا مُتبعاً:

لما استدرك القاضي عياض على ابن حمدويه حينما نسب الإمام مالكاً إلى بني تميم قال: **"فقد غلط غلطاً شنيعاً لا خفاء به ولا قاله أحد قبله"**، فقوله: **"ولا قاله أحد قبله"** تطبيق عملي لقاعدة لا تقل قولاً إلا ولك فيه إمام.

ولذا فأخونا ابن طما -وفقه الله تعالى- مبتدعاً لا متبعاً، ويظهر ذلك من وجهين:

أولاً: لم يقل أحد قبله بأنصارية حرب فغدا قوله مبتدعاً، ويقال في هذا المقام إنه غلط غلطاً بيناً لا خفاء فيه، ورغم انتقادنا كغيرنا لهذا القول إلا أنا نحترم القائل، ونفرح برجوعه إلى الصواب؛ لأن الاجتهاد في قضايا الأنساب ليس له مكان إنما هو النقل فقط، ثم له عنوان في تغريداته يقول: **"الرد على كل من ينكر وجود الأوس، والخزرج، وأسلم، ومزينة، وكنانة، والهاشميين في قبيلة حرب"**.

وفي الحقيقة إن قبيلة حرب المعاصرة بحسب قول المحققين من علماء الأنساب تتكون من قبائل شتى لكنها قسمان:

١- **الأول:** ما يدخل في القبيلة الأم بالنسب الصريح، وهذا ينطبق على كل من نزح من اليمن واستوطن الحجاز.

٢- **القسم الثاني:** ما دخل في القبيلة بالحلف -مع أنه لا حلف في الإسلام- واندمج فيها ليكون قبيلة حرب، وأصبحت هذه القبائل بطوناً منها مثل مزينة وغيرها[١]، لكنها دون أن تفقد انتسابها العدناني وخصائصها.

إلا أن هذا الحلف الذي يعني توكيد الأخوة الإسلامية، وتوطيدها، والتعاون على البر والتقوى لا يعني الذوبان التام في القبيلة الأخرى، أو الامتزاج الكامل الذي يلغي خصائص القبيلة الأخرى ونسبها ومآثرها المضيئة.

ثانياً: الزعم بأن الأنصار جزء أصلي من حرب لم يقل به أحد ممن تقدم أو تأخر، وإن جرى في هذا الميدان طويلاً د/ ابن طما، فقد نفث قلمه بما لا يُعْرف، وابتدع قولاً لا يرقى إلى درجة القبول إطلاقاً.

وهذا د/ فايز الحربي يقول بالحرف الواحد وهو من أرومته: **"وهكذا فلو كانت قبيلة حرب بشوكتها وعددها هي بقايا الأوس والخزرج الأنصارية لما غاب ذلك عن أهل التاريخ والأنساب، كما أن ظاهرة الانقراض والنزوح المشاهدة في قبائل الأنصار لا تعني انقراضهم بالكلية، ولا خلو المدينة منهم، ولا الطعن في من يثبت انتسابه إلى الأوس والخزرج سواء داخل المدينة النبوية أو خارجها"**[٢].

"الخلاصة المُـرَّة":

تضطرنا مقاييس التحقيق العلمي، وموازين البحث العلمي إلى إعلان هذه الخلاصة المـُرَّة التي تمخضت عن دراسة جزء من كتابَي د/عبدالمحسن بن طما المذكورَيْن:

(أ)- افتقد الأصالة والتحقيق المعتبرين اللذين يمكن الاعتماد عليهما، في علم مهم كهذا، فقد أصبح التشكيك يتراءى شبحه في كل ما كتبه، كما يدل على ذلك هذه النماذج!

---

(١) فصول من تاريخ قبيلة حرب، ص١١٧.

(٢) قلة الأنصار في الأحاديث والآثار، ص٦٧.

(ب)- تهاوت مباني دراسته التاريخية للوثيقة المدنية، إذ لم يستطع ولن يَقْدِر على إثبات الوثيقة كنص نبوي يتضمن عهوداً وأحكاماً.

(ج)- امتلأ الكتابان بالأخطاء النحوية واللغوية، وضعف الصياغة حتى أصبح قاريهما المتفحِّصُ كأنه يقرأ صحيفة يومية من الصحف الطيارة، وليس كتاب تاريخ مهماً.

وهذا ما أثبتناه بالنماذج، ولا مِرَاءَ أن هذه العلل سبب وجيه لانتشار الخلل في الجزأين معاً المبنى والمعنى. وهذا ما غض من قيمة الكتابين رغم أهمية موضوعهما.

(د)- والإشكال الأهم أن نخشى بسبب انعدام التحقيق أن يحصل خلط في الأنساب، وعزو البعض إلى غير أصولهم، وهذا خطير جداً في التشريع الإسلامي، فإن من نسب شخصاً إلى غير قبيلته كمن نسب إلى غير أبيه، لأن أبا القبيلة هو الأب العام لها.

وفي الختام أدعو مؤلفهما إلى أن يعيد النظر فيهما، وينتعشهما بصياغة متينة وعبارة صحيحة فصيحة، ويتباعد عن اللحن فهذا أدعى لقبولهما.

وهذا ما يسر الله تعالى إيراده، والله الهادي إلى الصواب، وإليه المرجع والمآب.

كتبه الراجي من المولى غفران الزلل

محمد عبدالرحمن الأهدل

مدينة الطائف.. في ١٤٤٠/٨/٢٩هـ